الخبر ولو لم يقتصر على المتكلم واقول العلم مثل ذا الولا يسمى مستفادا من الخبر ولا يفتقر
به جانبهم الطلعوا القول بان كل باز حارة غير معبير على انه لا يعبير حقيقة التصور
او التصور بلا ضرورة وتحصيل التصور لا يسمى افادة انتهى ثم ذكر ما تنغير استعمال
دته سم قوله لا احسن ان يذكر هذا في لا اخراج الخ لانه منه قوله لا لكنه يحتمل الخ
جوه وهي على الغائب بل تتزع على لا وافقه وعلى الثانية بفقه هي ثلاثة لا الكون
كان وجه لا احتمال ان العلم بهما يمكن ان يراد به امر جميعهما او مجموعهما والعلم با
حوالهما بفقه مجموعهما بفقه يمنع ان العلم باحوالهما بفقه على مجموعهما قوله بان
لا اية ليست الخ لانهم لم يخاطبوا بالاية ولم يقصدوا اعلامهم بها حتى يكون خبرا عن
اليهم ومقصود الاعلامهم بمضمونه وهم يعلمونه فعن نزلوا منزلة الى تعليل ان الا
بالعابد بن ترجح الخبر ولازمه بالنسبة لمن خوطب بالخبر او قصد اعلامه بمضمونه
وهم ليسوا كذا الذين تعتبر ان المخاطب بالاية انما هو النبي عليه الصلاة والسلام
واصحابه وهم المقصودون بالاعلام بمضمونها قوله الى هذا التكلف وجه كونه تكلفا
تكلفا ان تنزيل العالم منزلة عدمه خلاف الظاهر سيما مع امكان الاجراء على
الظاهر قوله والتزم والرد انه غير انتفاء الخلاف اي فلا يلزم على هذا تعلق لو كانوا
يعلمون بقوله ليس تعلقه بانتفاء الخلاف حتى يثبت التنزيل قوله وبا
لجملة مع ذا الى لا احتمال الخ هذا لا احتمال الاظهر لانه ثبت عن المفسرين حمل الاية
على نفي المثبت ويكفي ذا الريب المثال بل الشاهد كما في لا ريب فيه وفيما معنا
كذا في شرح العابد بن الشيخ قاسم قوله على ايجاد اللوم الخ متعلق لو كانوا يعلمون
باللوم يستلزم تعلقه بانتفاء الخلاف وحيث تنزيل العالم منزلة عدمه لا ينبغي
به دعوى تعلق لو كانوا يعلمون باللوم قوله نفي الرمي باعتبار الخ قال
شيخنا الشريفي في شرح العزابي وجاز قلت النفي محمول على المجاز او الكناية او
التقييد او التشبيه دفعا للكذب وعلى التقادير لا يتم الاستشهاد لانتفاء
النفي حقيقة قلت المقصود جعل الثابت كالمنتفي بحيث شبه المثبت بـ
المنفي افادة الرسيما اذ الوجه نزل ارادة التشبيه مبالغة لم يرا لاستشهاد بل

اي كانه ما رميت

بل نقول المقصود ان يعامل معاملة المنفي كما هو ان كان المراد غيره وهو متحقق
ثم في حواشي الخطائي ما نصه نفي الرمي اولا واثبته ثانيا لاعتبار حكايتين
وسواه ما ثبت على رميه صلى الله عليه وسلم خارج عن حد ما يترتب على افعال الله
البشر وينبغي ان لا يفسر المنفي والمثبت بغير تغايرهما كما قيل المثبت هو
الرمي بالكرية الكسب والمنفي هو بالكرية الخلق لانه بعد ثبوت تغايرهما لا حاجة
الى التنزيل والظاهر ان من لم يذهب الى التنزيل اختار ذا الى التفسير ومن ذهب اليه
بلد مندوحة عنه ومن جعل الاثبات نظرا الى الصورة والنفي نظرا الى الحقيقة
بان اراد بيان الحاصل بعد التنزيل فموجه والاجتبيه ما قلنا انتهى وقوله ومن جعل
الخ تعريض بالسيد قدس سره قوله لعمر شامل العموم النقطان اي مع ان عبارة
المصنف شاملة له لان الاقتصار على قدر الحاجة يعتاد الاتيان بقدر ما تعين زيادة
قوله بل في النسبة المعلومة الخ وهي النسبة الحكمية لانه لم يتوقع التصور
بين الوقوع واللاوقوع الا هي قوله بخلاف الخلو عن التردد فانه عن ذاته
قوله وبالجملة انما يظهر فساد القيل اذا لم يكن الذي من ارادة انه اذا كان
ذا الوقوع واللاوقوع متعلق التصور كان الخلو شاملا للخلو عن ادراك
عن التصور فلا حاجة لقوله والتردد فيه هذا وقال العصاري لا يخفى ان توجيه
الشارح مبني على ان مراد المصنف من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بـ
واقعة ومن ضمير فيه الراجع الى الحكم وقوع النسبة اولا على سبيل الاستخدام
ذا المعنى للتردد فيه التصوير ومراد الواقع انه لا ضرورة الى ذا اذ المراد بالحكم الخ
المعنى الثاني ويستغني عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول ما
خلافه عدم التصوير وعدم تطوره ايا ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يلائمه
بل جوابه ان خلو الذهن عن تطور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه
اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الى جانبيها ولم يلتفت الى شيء وراءها كان
يعد خالي الذهن وما ذكره ذا الواقع يشعر بان لا استغناء عن المؤكد انما
اذا خلى الذهن عن تطورها ايضا وليس بصحيح انتهى وما ذكره فيهم تصور

King Saud University
Copyright © King Saud University